الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
14 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة التاسعة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠.

الرئيس: السيد البيَّاتي ..... (العراق)

المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-55913 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

**البند ٦١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة** (تابع)

(A/61/263، A/61/303)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/61/381 و A/61/122 و Add.1 و A/61/318 و A/61/292)

(ب) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة** (تابع) (A/61/174)

١ - **السيد أميل** (باكستان): أثنى على تقارير الأمين العام ذات الصلة، وخاصة الدراسة المتعمقة التي طال انتظارها عن جميع أشكال التمييز ضد المرأة (A/61/122 و Add.1) فقال إنه لا يمكن أن يكون هناك تقدُّم حقيقي نحو المساواة والتنمية والسلم ما دام العنف ضد المرأة مستمراً. وذكر أنه عملاً بمنهاج عمل بيجين، بدأت باكستان خطة عمل وطنية تضمّنت إصلاحات للقضاء والشرطة وشجَّعت إقامة الشراكات مع المجتمع المدني للمساعدة على زيادة الوعي بقضايا الجنسين. وذكر أنه تتوافر حالياً للمرأة فرص أوسع للحصول على التعويض القانوني عندما ترى أن حقوقها قد انتُهكت. وأضاف أنه بالنظر إلى الحساسيات الثقافية والتقليدية، تم إنشاء مراكز شرطة ووحدات شكاوى مستقلة خاصة بالمرأة، وذلك لتوفير السلامة وسرية التحقيقات لها. وقال إن مراكز إعادة التأهيل ومراكز الأزمات قد افتتحت في عددٍ من المدن لتوفير الرعاية الصحية والمساعدة القانونية والمأوى للنساء على مدار الساعة.

٢ - وذكر أن حكومته حظرت الممارسات التقليدية المتعلقة بالزواج المتبادل والزواج المبكِّر في باكستان لكونها ممارسات ضارة وغير إسلامية. وأضاف أن المحكمة العليا في باكستان أصدرت حكماً تاريخياً حظرت فيه تقاليد مثل تقليد فاني الذي تتم بمقتضاه تسوية ضغائن الدم عن طريق الزواج بالإكراه. وذكر أنه من أجل القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب وجعل القوانين المحلية متلائمة مع الالتزامات الدولية، تم إدخال تعديلات مختلفة على القوانين، تجعل عقوبة عادة القتل دفاعاً عن الشرف المتأصلة ثقافياً، مثلاً، هي الإعدام. وأضاف أنه صدر أيضاً قانون يسمح بالإفراج بكفالة في جميع الجرائم ما عدا جريمتي القتل والإرهاب، وأن هذا القانون قد أتاح الإفراج بسرعة عن ١ ٣٠٠ سجينة كن يلقين العذاب في السجون لجرائم ضئيلة الشأن مختلفة.

٣ - وفيما يتعلق بالإصلاحات السياسية قال إن التمثيل السياسي للمرأة في مجلس الشيوخ وفي الجمعية الوطنية والجمعيات الإقليمية والحكومات المحلية قد ارتفع إلى مستوى غير مسبوق. وأضاف أن تمثيل المرأة الباكستانية حالياً يبلغ ٣٣ في المائة في الحكومات المحلية و ٢٠ في المائة في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وقال إن من النساء ثلاث وزيرات اتحاديات، وخمس وزيرات دولة وعدد من السكرتيرات البرلمانيات في البرلمان الوطني. وأضاف أن حكومته قررت أيضاً حصة للنساء في الوظائف الحكومية تبلغ ١٠ في المائة. وأضاف أن المرأة يجري تشجيعها على دخول مجالات النشاط التي كان يسيطر عليها الرجل تقليدياً، مثل السلاح الجوي. وذكر أنه تم، على الجبهة الاقتصادية، البدء في عددٍ من برامج تقديم القروض الصغيرة لتمويل المشاريع التي ستحقق دخلاً للمرأة. وقال إنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ولكن الحكومة ملتزمة التزاماً قوياً بتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الحقيقي للمرأة في باكستان.

٤ - **السيدة كرتشلو** (غيانا): تكلمت باسم جماعة الكاريبي فقالت إن دول الجماعة تعطي أولوية عالية لمسائل المرأة وهو ما يتبيَّن في الحقوق المتكافئة التي أعطيت للمرأة والرجل في الدساتير وزيادة الحساسية لمسائل الجنسين في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. على أنها أضافت أنه لا يزال

هناك كثير من التحديات. وقالت إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/61/1) قد أشار، مثلاً، إلى زيادة معدل الوفيات عن المتوسط بين نساء البلدان النامية خلال فترة الحمل وأثناء الوضع، وإلى عدم تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠٠٥ طبقاً لما جاء في الأهداف الإنمائية للألفية، وللانتشار الوبائي للعنف ضد المرأة. وأضافت أنه ينبغي التصدي بسرعة لأوجه القصور هذه من أجل تحقيق الهدف الطويل المدى المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة.

٥ - وذكرت أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وثيقة حيوية بالنسبة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وقالت إن جميع دول منطقة جماعة الكاريبي أطراف في الاتفاقية وقدّمت تقريرها الأوّلي على الأقل إلى اللجنة. وأضافت أن وفدها يرحّب بتمديد فترة الاجتماعات السنوية للجنة، وهو ما أتاح لها أن تنظر في عدد أكبر من التقارير القطرية في محاولة للقضاء على التخلف الكبير في نظر التقارير.

٦ - وذكرت أن دول جماعة الكاريبي أحرزت تقدُّماً متزايداً في تعزيز مركز المرأة، مسترشدة في ذلك بمنهاج عمل بيجين وغيره من أُطُر التنمية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إن المرأة في المنطقة تستفيد من زيادة فرص التعليم وتشارك مشاركة أكثر إيجابية في السياسة واتخاذ القرارات، وإن لم تكن هذه المشاركة على قدرٍ واحدٍ في كل المنطقة. وأضافت أنه على الرغم من هذه الإنجازات، فإن العنف القائم على أساس نوع الجنس وارتفاع مستويات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز ارتفاعاً غير متناسب وانتشار الفقر ليس سوى أمثلة قليلة للتحديات التي تتطلب زيادة الانتباه إليها.

٧ - وذكرت أن وزراء المنطقة، إدراكاً منهم للصلة بين الفقر والعنف الموجَّه ضد المرأة، اتفقوا على جعل تعميم المنظور الجنساني أولوية رئيسية في السياسات وأنشطة البرمجة وعلى تعزيز الجهود المبذولة للتصدي لشيوع الفقر والبطالة بين النساء بصفة خاصة. وأضافت أن انتشار الفقر وأثره على وضع المرأة يمثلان عاملين من عوامل البيئة الاقتصادية الدولية، ولهذا فإن وفدها يشدِّد على ضرورة تدفق الموارد وتحسين معدلات التبادل التجاري والإعفاء من الديون كوسائل لمساعدة البلدان النامية، ودعت إلى التعجيل باستئناف المفاوضات بشأن جولة الدوحة للتنمية.

٨ - وقالت إن الشراكة الكاريبية ضد فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز هي الآلية الرئيسية لتنسيق العمل الإقليمي من أجل وقف وعكس اتجاه انتشار هذا الوباء، وأن البرامج الوطنية تركِّز بصفة عامة على زيادة وعي الجمهور، وإزالة طابع الوصمة عن هذا الوباء، وتعزيز فرص الحصول على العلاج والرعاية والدعم، بما في ذلك فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وعلى العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة وأضافت أن كثيراً من البرامج الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز قد أفادت بحدوث انخفاضات في الإصابة بهذا المرض عن طريق الانتقال من الأم إلى الطفل.

٩ - وقالت إن اللجنة الإقليمية المعنية بالعنف القائم على اساس الجنس قد أنشئت للتصدي لأسباب العنف ضد المرأة. وقالت إن الاهتمام يوجَّه أيضاً إلى مشكلة الاتجار بالبشر. وأضافت أن جماعة الكاريبي ترحّب لهذا بالدراسة المتعمقة التي قدمها الأمين العام في الوقت المناسب بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة. وأضافت أن نجاح الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار تعتمد إلى حدٍ كبيرٍ على زيادة الوعي بهذه المشكلة وعلى زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة وعلى تعزيز التشريعات وتنفيذ القوانين. واختتمت كلمتها قائلة إن

وفدها يشدِّد على استمرار أهمية العمل المنسَّق من جانب المجتمع الدولي دعماً للنهوض بالمرأة وتحقيق هدف المساواة بين الجنسين.

١٠ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن العنف ضد المرأة مرفوض في جميع الأديان وجميع التشريعات. وذكر أن وفده يرحّب بنشر الدراسة المتعلقة بهذا الموضوع التي أعدها الأمين العام وأنه يدرسها بعناية حتى يستطيع الاشتراك مع الدول الأعضاء الأخرى في أية خطوات قد تتخذ في هذا الصدد. وذكر أن السودان ما زال يقوم بدور رائد فيما يتعلق بتمتع المرأة بجميع حقوقها المدنية والسياسية وفي تعزيز مشاركتها في تقرير السياسات. وقال إن المكاسب التي تحققت في هذا المجال قد تحققت منذ أوائل الستينيات وأن حضور المرأة السودانية ما زال بارزاً في جميع الميادين. وأضاف أنه تم في عام ١٩٦٥ دخول أول امرأة إلى البرلمان السوداني وأن عدد البرلمانيات زاد زيادة كبيرة منذ ذلك الوقت.

١١ - وقال إن المرأة تشغل مراكز قيادية في السلطتين التشريعية والتنفيذية على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات ومستوى البلديات، وأنها تعمل مستشارة لرئيس الجمهورية ووزيرة ومحافظة وقاضية وسفيرة. وأضاف أنه صدرت قوانين تعزز هذه المكاسب في مجالات مثل عدم التمييز في العمل، وتساوي الأجور، والحماية من الأخطار والعنف، وفرص التدريب، والعطلات وإجازة الأمومة، وحق الاشتراك في الاتحادات. وأضاف أن قيد الإناث بالمدارس قد تحققت فيه مكاسب كبيرة على جميع مستويات التعليم خلال العقود السابقة، بفضل جهود الحكومة وسياساتها، بحيث تجاوز عدد المقيَّدات في الواقع عدد المقيَّدين في التعليم العالي. وقال إن من الاستراتيجيات الحكومية الهامة الأخرى المتصلة بالمرأة سياسات تتعلق بتوفير الأمومة الآمنة وتوفير الصحة للجميع.

١٢ - وذكر أن المرأة السودانية كان لها دور في حفظ السلام، وشاركت في وفود المشاورات التي أوفدت إلى مفاوضات نايفاشا وأبوجا. وقال إن المرأة تقوم بدور فعَّال في بناء السلام وفي مشاريع إعادة البناء من خلال مركز المرأة للسلم والتنمية، بالاشتراك مع الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها التي تعمل في مجال قضايا المرأة. وأضاف أنها تشارك أيضاً من خلال برنامج لتأهيل الكوادر النسائية في مجالات مثل التفاوض؛ وتعزيز الحوار الاجتماعي؛ وتدريب المرأة في مجال الإنذار المبكر بالنسبة لتسوية المنازعات؛ ونشر ثقافة السلم ورفض العنف؛ وبرامج إعادة الإدماج الاجتماعي للعائدات من مخيمات اللاجئين. وقال إن من الأمور الهامة أيضاً وجود المرأة السودانية الرائد في البرامج الخارجية، وفي الاجتماعات والمؤتمرات، وإسهاماتها البارزة في مجالات تعزيز الروابط بين الشعوب وتبادل التجارب والخبرات في المجالات المختلفة لأنشطة المرأة.

١٣ - وقال إن المرأة الفلسطينية ضحية للقتل والطرد في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وأضاف أنه يتعيَّن على الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء هذه المعاناة وضمان حقوق المرأة الفلسطينية في حياة تسودها الحرية والكرامة في وطن مستقل يتمتع بما تتمتع به دول العالم الأخرى من حقوق.

١٤ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن حكومتها ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل بيجين. وذكرت أن المرأة في مركز الاهتمام في سياسات السلم والتنمية في كولومبيا التي تشمل زيادة فرص العمل والتعليم والمشاركة السياسية والتصدي للعنف ضد المرأة. وقالت إن المرأة والرجل في كولومبيا يتمتعان بفرص متساوية في الحصول على التعليم على جميع المستويات. وأضافت أن التدابير التي اتخذتها كولومبيا لتشجيع النمو الاقتصادي قد أدّت إلى زيادة فرص العمل المُنتِج بالنسبة للمرأة والرجل على السواء. وقالت إن بلدها

ينفِّذ برامج للتدريب في مجالي تقديم القروض الصغيرة وتنظيم المشروعات بالنسبة للأسر التي ترأسها امرأة ويشجّع إقامة الأسواق المتخصصة للمشروعات التي تديرها النساء من أجل المساعدة على ضمان الحصول على دخل أكثر استقراراً وأكثر عدالة. وأضافت أن مشاركة المرأة في مراكز اتخاذ القرار على جميع المستويات الحكومية مشاركة مرتفعة. وقالت إن هذه المشاركة كانت حافزاً إضافياً في عام ٢٠٠٥ عندما أيدت الأحزاب والحركات السياسية الستة عشر الأكثر نفوذاً في كولومبيا ميثاقاً ينص على إشراك المرأة إشراكاً فعَّالاً في الحياة السياسية.

١٥ - وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، قالت إن السياسة الأمنية لحكومتها قد أدت إلى تخفيض جميع مؤشرات الجريمة في البلد وتوفير مناخ أوسع من الهدوء والتعايش بالنسبة للمرأة والرجل في كولومبيا. وأضافت أنه يجري أيضاً بذل جهود تشريعية لحماية حقوق المرأة في حالات العنف المترلي بعد انفصام عُرى الزوجية وفي مكان العمل. وأضافت أنه تم وضع استراتيجية لمكافحة الاتجار في الأشخاص، بما فيها منع هذه التجارة، وتدريب موظفي الحكومة، والملاحقة القانونية، والتعاون الدولي، وحماية الضحايا والشهود، ونُظم المعلومات. وقالت إن كولومبيا قامت، فضلاً عن ذلك، بالتوقيع على اتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغرض التركيز على قضايا الجنسين في سياسات المنع والحماية التي تنتهجها فيما يتعلق بالأشخاص المشرّدين.

١٦ - وقالت إن حكومتها قامت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أيضاً بوضع آلية للرصد فيما يتعلق بقضايا الجنسين تقوم بوضع نظام للمؤشرات والمتابعة فيما يتعلق بالخطط والسياسات الرسمية. وذكرت أن حكومتها قامت أيضاً بتوزيع دليل لتدريب الموظفين العموميين على إدماج المنظور الجنساني في السياسات العامة. وذكرت، أخيراً، أن وفدها يلاحظ باهتمام أن تقرير الأمين العام عن الدراسة المتعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة والتدابير المتخذة وما تحقق من تقدُّم في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (A/61/174).

١٧ - **السيدة ساندرز - تن هولت** (هولندا): قالت إن السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية متلازمتان. وذكرت أن التمييز ضد المرأة سوف يستمر وأن الأهداف الإنمائية للألفية ستظل سراباً إلى أن يتم إشراك المرأة إشراكاً كاملاً في عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات. وأضافت أنه لتحقيق ديمقراطية أعمق وأكثر شمولاً، ديمقراطية تحركها القيم، يتعيَّن أن تعمل المرأة والرجل جنباً إلى جنب من أجل تحقيق المساواة. وذكرت أن أكثر من ٧٠ في المائة ممن يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم هن من النساء. وقالت إن العولمة قد أدت إلى زيادة فرص العمل بالنسبة للمرأة ولكن التفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بنوع العمل وبالأجور وظروف العمل قد ازداد حدة. وأضافت أن إسهام المرأة في التنمية ما زال غير مقدر إلى حدٍ كبير. فالمرأة الريفية، مثلاً، تنتج من ٦٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة من الغذاء في البلدان النامية، ولكن كثيراً من النساء يواجهن قيوداً على حق تملُّك الأرض واستخدامها وتوارثها.

١٨ - وقالت إن المرأة ناقصة التمثيل على جميع مستويات اتخاذ القرار: فعلى الصعيد العالمي زادت نسبة المرأة في البرلمانات من ١١ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، ولكن ١٤ في المائة فقط من البلدان هي التي حققت هدف تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في البرلمانات الوطنية وهي النسبة التي قررها منهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥. وأضافت أن ١١ دولة فقط هي التي ترأس فيها الحكومة امرأة، وأن أقل من ٢٠ في المائة من الوظائف القيادية في المجالات السياسية وفي الشركات في بلدان الشمال

المتقدمة تشغلها نساء. وأضافت أن المرأة لا تشغل سوى ٣ في المائة من الوظائف القيادية بالشركات في هولندا.

١٩ - وقالت إن الحركات النسائية تستثمر معظم طاقتها عادة في استراتيجيات تستهدف منع الاستغلال والتمييز والعنف الجنسي والقيود التي تواجهها المرأة في حياتها اليومية. على أنها أضافت أن تعلُّم إثبات الذات واستراتيجيات تعميم المنظور الجنساني لا تكفي. فينبغي أن تكون المرأة بين مقرري السياسات وبين القيادات الاقتصادية كحق لها. وأضافت أن من الضروري التركيز على السُبل الجديدة التي تربط بين المرأة والرجل والبحث عن طرق للربط بين الحركة النسائية وغيرها من الحركات والحملات الاجتماعية. وقالت إنه لبلوغ هدف المساواة بين الجنسين تحتاج المرأة إلى مزيد من المعرفة وإلى زيادة دخلها وزيادة احترامها لذاتها. وأضافت أنه لا يمكن تحقيق هذه التغييرات إلا إذا كان للرجل موقف إيجابي نحو هذه الاستراتيجية.

٢٠ - وذكرت أن هذه الاستراتيجية ستشمل إقامة تحالف بين المرأة والرجل من أجل تعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات؛ واستثمارات جادة في التعليم لمكافحة الفقر وتشجيع التغيير الثقافي؛ وتدريب سياسي على جميع المستويات وتثقيف في مجال الإدارة السليمة؛ وتأييد ثابت للمنظمات النسائية ومنظمات المشاريع اعترافاً بأن للمرأة دورها في التنمية؛ وتعزيز فرص الوصول إلى المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات لتوفير فرص العمل وإقامة المشاريع وتيسير إقامة الشبكات.

٢١ - وقالت إن الحد الأدنى المستهدف لمشاركة المرأة في المراكز القيادية ينبغي أن يكون مشاركتها بمقدار الثلث - في السياسة والحكومة وفي المؤسسات الاقتصادية ومجالس الإدارة. وأضافت أن تحديد الأهداف وفقاً للقواعد الجديدة التي وُضعت في النرويج بالنسبة للتمثيل على قدم المساواة في مجالس إدارة الشركات، والتي تتضمَّن توقيع عقوبات على مخالفيها يمكن أن يحدث فرقاً حقيقياً. وذكرت أخيراً أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقود الطريق نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، بوسائل مثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢ - **السيد حاتم** (العراق): قال إن العراق كان رائداً في مجال حقوق المرأة منذ أقدم العصور. وذكر أن الملك حامورابي وضع في الواقع واحدة من أقدم المجموعات القانونية التي عرفها التاريخ من أجل توفير العدالة لجميع البشر ومنهم المرأة. وأضاف أن العراق طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولكنها لم تحقق نتائج ملموسة في العقود الأخيرة بسبب الصراعات المتوالية. وقال إن العراق يحاول، بعد فترة طويلة من الدكتاتورية والقمع، أن يضع أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان ويشهد الآن مشاركة متسعة للمرأة في المجال السياسي وفي المجتمع المدني. وأضاف أن المنظمات النسائية النشطة يجري تشكيلها في ظروف تظهر فيها مفاهيم جديدة مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والديمقراطية ونقل السلطة. وقال إن المرأة، بعد عقود عانت فيها من الشدائد وعدم المشاركة في الحياة السياسية، قد أثبت أهليتها وقدرتها على مواجهة التحديات وتحمُّل المسؤولية.

٢٣ - وقال إن المرأة في العراق قد تحدّت جميع أشكال الإرهاب وشاركت في انتخابات عام ٢٠٠٥ التي أدت إلى شغل المرأة لنسبة ٣١ في المائة من مقاعد الجمعية الوطنية الانتقالية التي كان من أهم وظائفها وضع مشروع للدستور. وذكر أنه في عام ٢٠٠٦ حصلت المرأة العراقية على أربعة مقاعد في مجلس الوزراء كان أحدها لوزارة لشؤون المرأة أنشئت في عام ٢٠٠٤. وأضاف أن دور اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالمرأة العراقية تعزَّز بوضع آلية لمتابعة الاستراتيجية الخاصة بهذا الموضوع وفقاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأصبحت المرأة الآن تشغل

٢٥ في المائة من مقاعد البرلمان في ظل الدستور العراقي الدائم.

٢٤ - وذكر أن الدستور يتضمّن مواد تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت وحق الترشيح للوظائف العامة؛ والمساواة أمام القانون بلا تمييز؛ وتحقيق المساواة للمرأة في مجالات مثل الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وتوفير الدخل الكافي والسكن المناسب. كذلك ينص الدستور على أن يكون ربع أعضاء البرلمان على الأقل من النساء. وأضاف أن منظمات المجتمع المدني قامت بدور هام في النهوض بالمرأة من خلال تطوير المهارات التحليلية فيما يتعلق بقضايا الجنسين، وتعميم المنظور الجنساني، والتمكين للمنظمات النسائية الوطنية. وذكر أن الشعب العراقي يحتاج الآن إلى مساعدة الدول وجميع المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق الاستقرار والأمن والتقدُّم، مع توجيه عناية خاصة إلى المرأة العراقية لمساعدتها على مواجهة تحديات بناء مجتمع يقوم على الديمقراطية الحقيقية واحترام حقوق الإنسان.

٢٥ - **السيد ريتر** (ليختنشتاين): قال إن الاهتمام الدولي المتزايد بالعنف الموجَّه ضد المرأة يعود إلى الجهود الدائبة والعمل الذي قامت به على الصعيد الشعبي المنظمات والحركات النسائية في جميع أنحاء العالم. ورحّب بالمشاركة الواسعة لمختلف أصحاب المصلحة في تقرير الأمين العام الذي يقدِّم دراسة متعمقة عن جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122 و Add.1)، وأشار إلى أن التقرير يتناول مسائل كانت تعتبر، من جانب ضحايا العنف على الأقل، أموراً لا يجوز الاقتراب منها ولا تمثل مشكلة مثل أثر الثقافة وتسييسها على ظاهرة العنف ضد المرأة. وذكر أن ليختنشتاين تؤيد تركيز الدراسة على ضرورة اتخاذ إجراءات مضادة فعَّالة على جميع المستويات بما فيها مستوى المجتمعات المحلية.

٢٦ - وقال إن الدراسة توفِّر جميع العناصر اللازمة لنص شامل عن العنف ضد المرأة تعتمده الجمعية العامة. ورحّب في هذا السياق بالمناقشة المحدّدة التي تناولت هذا العنف في هيئات حكومية دولية أخرى مثل مجلس الأمن، ولجنة مركز المرأة، ولجنة بناء السلم، ومجلس حقوق الإنسان، الذي يقوم بدور قيادي في هذه العملية. وذكر أن ليختنشتاين ترحّب أيضاً بتركيز الدراسة على الحاجة الملحّة إلى إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي العنف ضد المرأة وهي ظاهرة ينبغي أن تكون أولوية عليا في النُظم القضائية الوطنية. وقال إن نظام روما الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية يعامِل العنف ضد المرأة في سياق الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وأعرب عن أمله في أن تستطيع المحكمة في وقت قريب إرسال إشارة واضحة بشأن الإفلات من العقاب. وذكر في هذا الصدد أن المحكمة وصندوقها الاستئماني للضحايا هما مثالان يبعثان على الأمل ويتعيَّن اتباعهما ودعمهما لتمكين الدول وتمكين المجتمع الدولي لمواجهة تحدي القضاء على التمييز ضد المرأة.

٢٧ - **السيدة فيكور** (النرويج): قالت إنه يتعيَّن على منظومة الأمم المتحدة زيادة ما تبذله من جهود لتعميم المنظور الجنساني وجعل الأنشطة المتصلة بذلك جزءاً لا يتجزأ من عمل المنظمة. وذكرت أن هذه الأنشطة يجب تمويلها من الموارد الأساسية ولا ينبغي أن تعتمد على تبرعات المانحين الثنائيين. وأضافت أن حكومة النرويج ستخصص جانباً كبيراً من ميزانيتها للتعاون الإنمائي الدولي لتمويل التدخلات الجديدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٧، مع تخصيص بند في الميزانية للنهوض بالمرأة، وزيادة تمويلها الأساسي لصندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة.

٢٨ - وذكرت أنه لتحقيق نتائج أفضل في هذا الصدد قامت النرويج بوضع استراتيجية ذات ثلاث شُعب: (١) تحسين نظم تعميم المنظور الجنساني على جميع المستويات وفي

جميع المجالات ذات الصلة؛ (٢) زيادة التركيز على التدخلات التي تستهدف النهوض بالمرأة؛ (٣) المساواة في التمثيل. وأضافت أن مشاركة المرأة في مجالس إدارات الشركات الخاصة المملوكة للجمهور وذات المسؤولية المحدودة والشركات المملوكة للدولة في النرويج قد زادت زيادة كبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية، وأصبحت المجموعة الأولى من الشركات ملزمة بأن تخصص للمرأة ٤٠ في المائة على الأقل من مقاعد أعضاء مجالس إدارتها. وقالت إن النرويج ستقدم دعماً كبيراً لتنفيذ خطة العمل في قضايا الجنسين التي انتهى إليها المؤتمر الرفيع المستوى الذي اشتركت في ضيافته مع المملكة المتحدة والبنك الدولي والذي عُقد لدراسة موضوع الأهداف الإنمائية للألفية والحقوق الاقتصادية للمرأة.

٢٩ - وقالت إن عملية إصلاح الأمم المتحدة تتيح فرصة لتعزيز دور المنظمة في النهوض بوضع المرأة وينبغي أن تنتهي إلى نتائج عملية محسوسة. وأضافت أن النرويج تؤيد مجالات العمل الرئيسية الستة التي حددها تقرير الأمين العام الذي قدّم دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122 و Add.1)، ورحّبت بمبادرة هولندا وفرنسا الداعية إلى أن تعتمد الجمعية العامة قراراً بشأن العنف ضد المرأة.

٣٠ - وقالت إن بلدها يرحّب بالمناقشة المفتوحة القادمة التي سيجريها مجلس الأمن بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأضافت أنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تدرج المنظور الجنساني باستمرار في جميع المسائل التي تنظر فيها؛ وأن بلدها يدعو إلى سرعة ضم خبير في مسائل الجنسين إلى مكتب دعم بناء السلام. وذكرت، أخيراً، أن النرويج تثني على الهند لإرسالها ١٢٥ من نساء الشرطة إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا وأعربت عن أملها في أن تحذو حذوها البلدان الأخرى المشتركة بقوات.

٣١ - **السيدة لي زياومي** (الصين): قالت إن بلدها يؤيد استمرار تنفيذ المنظور الجنساني في وكالات الأمم المتحدة المختلفة. وذكرت أن الصين أوضحت، في الاجتماع الأول لمجلس حقوق الإنسان، أنه ينبغي للمجلس أن يتخذ تدابير لتعزيز حقوق الجماعات الضعيفة مثل المرأة بإضافة زخم جديد إلى قضية حقوق الإنسان الدولية.

٣٢ - وذكرت أن حكومة الصين قد قدمت تقريريها الدوريين الخامس والسادس، اللذين تضمنا أيضاً التقرير الثاني لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والتقرير الأول لمنطقة ماكاو الإدارية، وهي القرارات التي عرضت على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في آب/أغسطس ٢٠٠٦، وأنها حددت التدابير التي اتخذتها لتنفيذ البنود ذات الصلة من الاتفاقية، مثل إصدار أو تعديل القوانين؛ والتدابير المتخذة لوضع وتحسين آليات تعزيز المساواة بين الجنسين؛ وتجميع الموارد من أجل التصدي للمسائل المتصلة بحياة المرأة وتطورها؛ والحملات التي نُظمت للتعريف بالاتفاقية وزيادة وعي الجمهور بقضية المساواة بين الجنسين. وأضافت أن الحكومة قامت أيضاً باتخاذ خطوات واعتماد سياسات فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والعمل والاتجار بالمرأة.

٣٣ - وذكرت أن الحكومة الصينية قامت أيضاً باتخاذ عدد من التدابير خلال العام الماضي لضمان حقوق المرأة ومصالحها بما يتفق والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عُقد في عام ٢٠٠٥. وقالت إن برنامج التنمية الوطنية بالصين يخصِّص قسماً كاملاً لضمان حقوق ومصالح المرأة والطفل ويشير إشارات متعددة إلى برنامج النهوض بالمرأة الصينية. وأضافت أن حكومتها ستواصل العمل المستمر من أجل حماية حقوق ومصالح المرأة الصينية بما يتفق والظروف الوطنية وفي تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٤ - **السيدة باريت** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها يبذل جهوداً دائبة لتأييد المرأة والنهوض بها، سواء في مكافحة العنف ضد المرأة أو في التمكين لها. وذكرت أن الاتجار بالبشر لا يضر بالضحايا جسمانياً ونفسياً فحسب، ولكنه يهدد أيضاً الصحة العامة ويشجع على الجريمة المنظمة. وأضافت أن بلدها أسهم في هذا الصدد بمبالغ طائلة ثنائياً خلال الأعوام الخمسة الماضية وُجِّهت إلى برامج مكافحة الاتجار في أكثر من ١٠٠ بلد، كما أنها تؤيد بانتظام المنظمات الدولية في مساعدتها لجهود البلدان في مكافحة الاتجار. وأضافت أن بلدها تصدى للطلب في مجال الاتجار بإصدار قانون يحظر على المواطنين السياحة لأغراض ممارسة الجنس مع الأطفال في أي مكان في العالم، أو السفر بغرض المشاركة في أي سلوك غير مشروع، أو تنظيم أي مشروع سياحي يتعلق بممارسة الجنس مع الأطفال، وفرضت على من يخالفونه عقوبات تصل إلى السجن لمدة ٣٠ سنة. وأضافت أنه توجد في بلدها برامج للتعرُّف على الضحايا وتقديم المساعدة إليهم والمساعدة في لم شملهم مع أسرهم.

٣٥ - وذكرت أن الولايات المتحدة تتيح للمرأة فرص الرعاية الصحية بما في ذلك صحة الأم والطفل. وقالت إن نصف البالغين من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز هن من النساء، وأوصت بأن تتضمن أعمال المجتمع الدولي المتصلة بمسائل الجنسين مكافحة هذا المرض. وأضافت أن بلدها فخور بأن يكون في مقدمة البلدان التي تجمع بيانات إحصائية موزَّعة حسب الجنس. وقالت إن خطة الطوارئ للإغاثة في حالات الإصابة بالإيدز التي وضعها الرئيس وخُصص لها ١٥ بليون دولار الغرض منها هو تلبية احتياجات النساء والفتيات، بمن فيهن اليتيمات وضحايا الاتجار بالجنس والاغتصاب والاستغلال، وساعدت أكثر من ٣,٢ مليون من الحوامل على منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وقالت إن من الأمور الحاسمة في التصدي للمخاطر الصحية التي تتعرض لها المرأة تحدي معايير السلوك بوسائل مثل العمل على نشر مبدأ ''امتنع، كن مخلصاً، استخدم العوازل'' في جنوب أفريقيا.

٣٦ - وقالت إن التعليم، ومحو الأمية على وجه الخصوص، هما حجر الزاوية في مكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وتمكين النساء والفتيات من تحقيق مستقبل أفضل، كما أنهما عنصر رئيسي من جهود أي بلد لدعم النساء والفتيات في العالم كله. وأضافت أن وزيرة الخارجية بالولايات المتحدة قد قامت، في جهودها العالمية للتمكين للمرأة، باستضافة دورة للوزراء ورؤساء الدول لمناقشة استراتيجيات التمكين السياسي والاقتصادي والقانوني والتعليمي للمرأة في جميع أنحاء العالم، كجزء من عملية لإنشاء شبكة للقيادات النسائية لمواصلة الحوار العالمي. وأضافت أن الولايات المتحدة تقدّم سنوياً ما يتراوح بين ٥٠ مليون دولار و ٧٠ مليون دولار إلى برامج اللاجئين من النساء والأطفال؛ ومنع العنف ضد المرأة والردّ عليه في مخيمات اللاجئين وفي أماكن وجود الأشخاص المشردين داخلياً، ومساعدة المرأة في ظروف ما بعد الصراع من خلال إعادة بناء المدارس وتوفير التعليم الأساسي وتحسين الرعاية الصحية.

٣٧ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن المسؤولية الأولى عن النهوض بالمرأة هي مسؤولية الحكومات، ولكن جهود المجتمع الدولي ما زال لها دور حاسم في التنفيذ الكامل لأهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولاتها والأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أن بنغلاديش ما زالت ملتزمة التزاماً تاماً بمبدأ التساوي في الحقوق بين المرأة والرجل، وأن دستورها يكفل هذه الحقوق ويتضمن أحكاماً تتعلق بالتدابير الخاصة التي تتخذ للنهوض بالمرأة والطفل.

٣٨ - وذكر أن ظهور المرأة على الساحة وحركيتها قد ازدادا في بنغلاديش نتيجة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي ولتوافر وسائل تنظيم النسل وتوفير القروض الصغيرة. وأضاف أنه تحقق تقدّم كبير في صحة الأم ورعاية الطفل. وقال إن الاحتياجات الخاصة للمرأة فيما يتعلق بالفقر تم التصدي لها من خلال برامج متعددة لتوفير شبكات الأمان والزيادة المستمرة في المشاركة الاقتصادية للمرأة نتيجة لعملها في صناعات الملابس والأحذية وأدوات التجميل في القطاع المنظم ومزاولتها لعملها الخاص في القطاع غير المنظم.

٣٩ - وذكر أن الحكومة انتهجت سياسات موالية للفقراء ومستجيبة لمسائل الجنسين على جميع المستويات كما عبَّرت عن الأبعاد الجنسانية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي قامت بإعدادها. وأضاف أنها خصصت جزءاً كبيراً من ميزانيتها للتوسع في تعليم المرأة ومجانيته حتى الصف الثاني عشر. وقالت إن التمكين الاقتصادي للمرأة قد أدّى إلى التمكين السياسي لها: حيث توجد في بنغلاديش أكثر من ١٣ ٠٠٠ امرأة منتخبة في الحكم المحلي مثلاً، كما أن منصبي رئيس الوزراء وزعيم المعارضة قد شغلتهما امرأتان لأكثر من خمس عشرة سنة. وأضاف أنه على الرغم من هذا التقدُّم ما زالت هناك تحديات كثيرة تواجه النساء في بنغلاديش منها خطر أن يصبحن هن شاغلي فئة ''الفقراء الجدد'' التي أوجدتها العولمة. وضربت مثلاً لذلك فقالت إن اتفاق الأنسجة المتعددة الذي يُنفذ على مراحل قد يعرّض أكثر من مليون امرأة لفقدان وظائفهن.

٤٠ - وذكر في هذا الصدد أن التعاون الدولي في شكل المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة التقنية والمالية ضروري للاحتفاظ للمرأة بوظائفها. وأضاف أنه في بلد من أقل البلدان نمواً مثل بنغلاديش يرتبط تقدم المرأة في كثير من الأحيان بالاستثمار الأجنبي المباشر وبإتاحة الوصول إلى سوق متحررة من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص لجميع المنتجات وتوفير حرية الانتقال للعمال. وأضاف أن بنغلاديش تقوم باعتماد عدد من القوانين التي تحمي المرأة من العنف وأنها أنشأت مراكز أزمات ودور للمأوى الآمن لحماية المرأة من الاستغلال الجنسي والتحرش. وقال إن القضاء على الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، يعطى أولوية خاصة على الصعيد الوطني، من خلال إنشاء اللجنة الاستشارية الوطنية، وعلى الصعيد الإقليمي من خلال تصديق الحكومة على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن منع ومكافحة الاتجار في النساء والأطفال من أجل البغاء.

٤١ - وقال إن بنغلاديش دولة طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية المتصلة بحقوق المرأة تقريباً وأنها تقوم بدور نشط في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وفي مجلس حقوق المرأة. وأضاف أن بنغلاديش، بوصفها عضواً في لجنة بناء السلام، ما زالت ملتزمة التزاماً تاماً بتعزيز جهودها من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأضاف أنه لا بد من إقامة الشراكات العالمية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيق العدل بينهما. وقال إنه تحقيقاً لهذه الغالية يتعيَّن تعبئة الموارد الدولية الكافية لتكمل الجهود الوطنية.

٤٢ - **السيد تشيم** (كمبوديا): قال إن حكومة كمبوديا، استجابة منها لنتيجة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ اعتمدت خطة استراتيجية وطنية للتنمية جمعت بين خطة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر والأهداف الإنمائية للألفية في إطار واحدٍ للتخطيط والرصد. وأضاف أن الخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية تسلِّم بأن الإسراع بإزالة الحواجز الكامنة والظاهرة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين أمر حاسم للإقلال من الفقر. وقال إن وزارة شؤون المرأة تقوم بوضع سياسات

واستراتيجيات استجابية تساعد على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ووضع القوانين والآليات ذات الصلة اللازمة لحماية حقوق المرأة وتعزيز الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وتنظيم تغذية النساء والفتيات، وزيادة مشاركتهن في التعليم النظامي وغير النظامي.

٤٣ - وذكر أن هذه الجهود كانت لها آثار إيجابية على صحة المرأة كما يتبيَّن من الانخفاض الكبير الذي حدث في عدد النساء اللاتي يتلقين الرعاية في أقسام أمراض النساء والولادة بالمستشفيات وثبات معدل وفيات الأمومة بالمستشفيات خلال السنوات الخمس الأخيرة. وأضاف أن الحكومة اعتمدت مؤخراً قانون منع العنف المترلي وحماية الضحايا الذي يقوم بدور هام في إعمال التدابير التي وُضعت لسلامة ضحايا العنف المترلي. وذكر أن كمبوديا تقدِّر تقديراً كبيراً مساهمات صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في جهودها من أجل تشجيع المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، كما تقدِّر منجزات معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في تعزيز قضية المرأة في العالم وخاصة في البلدان النامية.

٤٤ - وقال إن المرأة لا تزال تواجه بعض القيود والعقبات، ولهذا فإن كثيراً من النساء يتخلفن في عملية العولمة كما أن فتح الحدود الوطنية يجعلهن أكثر عرضة لأن يصبحن من ضحايا الاتجار. وأضاف في هذا الصدد أن إعلان ومنهاج عمل بيجين ما زالا هما المعيار الذي تقاس إليه جهود الحكومات والمجتمع الدولي في سبيل النهوض بالمرأة. وقال إنه لا بد من الأخذ بنهج متوازن وشامل في العمل على تحقيق الأهداف ذات الصلة. وذكر أنه ينبغي لهذا أن يظل المجتمع الدولي ثابتاً في التزامه بمساعدة البلدان النامية واحترام تعهداته فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة ما يقدّم منها إلى أقل البلدان نمواً في إطار برنامج عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نمواً. وأضاف أن هذه الجهود المنسّقة لازمة للنجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة لتحسين حياة المرأة.

٤٥ - **السيدة أسومو** (كوت ديفوار): قالت إن كوت ديفوار صدَّقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وعلى الأهداف الإنمائية للألفية، مما يدل على التزام حكومتها بتعزيز حقوق المرأة. وذكرت أنه منذ اندلاع الصراع العسكري عانت النساء والفتيات معاناة شديدة وكن ضحايا للعنف الجسمي والجنسي. وقالت إنه نتيجة للحرب تقدمت المرأة إلى أدوار قيادية في الأسرة والسياسة والاقتصاد.

٤٦ - وذكرت أن المرأة في كوت ديفوار تؤيد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يدعو المرأة إلى المشاركة بشكل أنشط في مفاوضات السلام وفي أعمال الإعمار فيما بعد الحرب. وقالت إنه نتيجة لذلك ستشترك المرأة في الأنشطة التي يتم القيام بها لتعزيز قضية السلم وأن عدداً متزايداً منهن سوف يشتركن في هيئات اتخاذ القرار. وأضافت أن ٢٠٠ مرشحة قد تم بالفعل تدريبهن للترشيح في الانتخابات العامة. وذكرت أن حكومة كوت ديفوار تقوم بتعميم المنظور الجنساني وأنها أنشأت إدارة للإشراف على عملية تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيزها في وزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية. على أنها أضافت أنه على الرغم من كل التقدُّم الذي تم إحرازه لا تزال هناك عوائق أمام النهوض بالمرأة كما أنها لا تزال تعاني من سوء المعاملة والتهميش.

٤٧ - **السيد سن سونغ كول** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن بلده اعتمد في عام ١٩٤٦ قانوناً بشأن المساواة بين الجنسين. وذكر أن آخر تقرير قدمه بلده إلى

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تم النظر فيه في عام ٢٠٠٥ وكان موضوع حوار صريح وبنَّاء.

٤٨ - ووجّه انتباه اللجنة إلى محاولة اليابان إخفاء الجرائم التي ارتكبتها خلال الحرب العالمية الثانية، مثل الاسترقاق الجنسي العسكري، المعروف أيضاً باسم نظام ''نساء الراحة''، والتجنيد بالإكراه لملايين الأشخاص من بلدان آسيا، والمذبحة التي قُتل فيها مليون من الكوريين. وأضاف أن المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، أسبابه ونتائجه، قد أوصت بأن تقبل الحكومة اليابانية مسؤوليتها القانونية عن جريمة الاسترقاق الجنسي وأن تقدِّم اعتذاراً علنياً وأن تعوِّض الضحايا. على أنه أضاف أن هذه التوصيات لم يتم تنفيذها. وقال إن موقف اليابان يتعارض تعارضاً صارخاً مع موقف البلدان الأخرى التي بذلت جهوداً مستمرة للاعتذار للضحايا وتعويضهم عن أخطاء الماضي.

٤٩ - **السيد تاراغو** (البرازيل): تكلم باسم مجموعة ميركوسور وأكد من جديد دعمها لجميع الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق المرأة وأكد على أهمية توفير الظروف المتكافئة في مكان العمل. وذكر أن جماعة ميركوسور ملتزمة بدعم الأشكال الجديدة من تنظيم المشاريع وتنظيم العمل المترلي وتعزيز حقوق السكان الأصليين وعمال الريف. وأضاف أن من المنجزات الكبيرة التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين انتخاب السيدة ميشيل باشليه لمنصب رئيسة جمهورية شيلي خلال السنة الحالية. وأضاف أن من المهم تشجيع موقف احترام الجميع بغض النظر عن التوجُّه الجنسي وتوفير سُبل الحصول على خدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية التي من شأنها أن تقلل انتشار الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وهو مرض آخذ في الانتشار بين النساء.

٥٠ - وذكر أن جماعة ميركوسوف ترحّب بالدراسة المتعمقة التي قدمها الأمين العام بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة. وذكر أن منطقة ميركوسوف قد اعتمدت في عام ١٩٩٤ اتفاقية بيليم دو بارا دو بارا لمنع العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيه والقضاء عليه. وأضاف أن العنف ضد المرأة ليس تعبيراً عن انعدام المساواة في القوة بين المرأة والرجل فحسب ولكن له أيضاً آثاراً سلبية منها أيام العمل المفقودة وغلبة الطابع النسائي على الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وعلى الفقر وعلى ضعف الأداء المدرسي للأطفال الذين يشاهدون هذا العنف. وقال إنه يلزم استخدام مجموعة واسعة من الأساليب، بما فيها خدمات الدعم الاجتماعي وتطبيق الاعتقال الوقائي في حالات التهديد من أجل مكافحة العنف ضد المرأة. وأشار، أخيراً، إلى أن منظمة الدول الأمريكية قامت في عام ٢٠٠٦ بوضع استراتيجية لنصف الكرة تتضمن مجموعة واسعة من التدابير لمواجهة مشكلة الاتجار بالبشر وخاصة بالنساء والأطفال.

٥١ - **السيد شيرنينكو** (الاتحاد الروسي): قال إن الدراسة المتعمقة التي قدمها الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة وثيقة بالغة الأهمية. على أنه أضاف أن بعض نصوصها، وخاصة ما ورد في الفرع المتعلق بالعنف ضد المرأة في الصراعات المسلحة، فيه تحيُّز وتسييس للأمور بطريقة لا تجوز، وهو ما يعوق تسوية المجتمع الدولي لهذه المسألة. وذكر أن الدورة الخمسين للجنة مركز المرأة قد أديرت بروح بنَّاءة، وهناك ما يدعو إلى التفاؤل بأنه سيتم التغلُّب على موقف المجابهة الذي تميّزت به الدورات السابقة وأن إصلاح اللجنة سيظل يدار بطريقة بنَّاءة وغير مسيَّسة.

٥٢ - وذكر أن الاتحاد الروسي ملتزم التزاماً قوياً بأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقال إن تقريريه السادس والسابع المدمجين تم إعدادهما وسيقدمان خلال العام الحالي. وأضاف أن وثيقة برنامجية جديدة بعنوان

''استراتيجية الاتحاد الروسي فيما يتعلق بقضايا الجنسين'' قد تمت مناقشتها في لجنة للمساواة بين الجنسين مشتركة بين الوكالات. وأضاف أن استراتيجية قضايا الجنسين ستحدد المتطلبات والمعايير اللازمة لضمان تساوي الحقوق والفرص بين المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة بالبلد. وقال إن الاقتصاد الروسي القوي والنامي كان له أثر مفيد على التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات معيشة المرأة. وأضاف أن الرئيس بوتين أعلن خلال السنة الحالية تدابير لمساعدة الحوامل والأمهات اللاتي يقمن برعاية أطفال صغار وتقديم المساعدة للأمهات العائدات إلى قوة العمل بعد انقطاع عنها بسبب الولادة.

٥٣ - **السيدة ساباغ** (شيلي): شدَّدت على أهمية تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة وأكدت من جديد التزام شيلي بتنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة ومنهاج عمل بيجين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما رحّبت بالدراسة المتعمقة التي قدمها الأمين العام عن جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122 و Add.1) التي من شأنها أن تساعد الدول في تنفيذ ومتابعة السياسات ذات الصلة.

٥٤ - وذكرت أنه لأول مرة في التاريخ تولت رئاسة الجمهورية في شيلي امرأة انتخبت بنسبة ٥٣ في المائة من الأصوات ونفذت منظور المساواة بين الجنسين في اختيار جميع كبار معاونيها. وذكرت أنها حققت قفزة كيفية إلى الأمام في شيلي حين وضعت المرأة في مراكز السلطة السياسية. على أنها أضافت أنه لا تزال هناك عقبات يتعيّن التغلب عليها تعود إلى نظام ''المقعدين'' الانتخابي الذي يقوِّض فرص المرأة في الانتخاب. وأضافت أنه لهذا ستبذل جهود لإصدار قانون بنظام الحصص من جانب الإدارة الوطنية للمرأة التي تقوم أيضاً في الوقت الحاضر بتنفيذ الخطة الثانية لتحقيق المساواة في الفرص.

٥٥ - وذكرت أن الرئيسة باشليه أصدرت أيضاً مدوَّنة بالممارسات الطيبة فيما يتعلق بتكافؤ الفرص والمعاملة في القطاع العام، وتدابير للتوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية في هيئات الإدارة المركزية للدولة. وذكرت أن من المأمول فيه أن يؤيد القطاع الخاص هذه التدابير. وأضافت أن نظام العدالة في شيلي تم تحديثه من خلال إنشاء محاكم للأسرة مع إصدار قوانين جديدة بشأن العنف المترلي والزواج المدني والتحرّش الجنسي في مكان العمل كما تم إصدار تعديلات لقوانين البنوّة. وقالت إن شيلي أنشأت ٢٩ مركز استقبال في مختلف أنحاء البلد تعمل في مجال العنف المترلي، كما أنشأت خطاً ساخناً وطنياً وستقوم في عام ٢٠٠٧ بافتتاح مآوي للنساء والأطفال المتأثرين بالعنف بغرض إعادة إدماجهم فيما بعد. وذكرت أن هذا التقدّم ما كان ليتحقق بدون المبادئ التوجيهية التي أصدرتها الأمم المتحدة ووكالاتها. واختتمت كلمتها قائلة إن شيلي اليوم أمامها فرصة تاريخية تتمثل في أن رئيستها امرأة تدافع عن حقوق المرأة.

٥٦ - **السيدة عجيل** (المملكة العربية السعودية): قالت إن بلدها يعلّق أهمية خاصة على مركز المرأة من المهد إلى اللحد استناداً إلى النصوص العديدة في الشريعة التي تؤكد على تساوي المرأة بالرجل من حيث الإنسانية والحقوق. وأضافت أن ثمة مبدأين هامين في القرآن تقوم عليهما هذه المساواة وهما خلق الجنسين من نفس واحدة والتوازن في الالتزامات والحقوق المتبادلة بين المرأة والرجل، وأن المادة التاسعة من دستور المملكة العربية السعودية مستلهمة من هذين المبدأين حيث تنص على أن: ''الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، ويجب تربية أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية ...''. وذكرت أن خطة التنمية الحالية في بلدها تركِّز على تقوية الأسرة والمحافظة على القيم الأسرية العربية والإسلامية، وتعزيز مشاركة المرأة وتنمية قدراتها؛ وحقوق المواطنين

وأسرهم في أوقات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة؛ ودعم نظام التأمين الاجتماعي وتشجيع الأعمال الخيرية؛ والتمكين للمرأة سواء داخل الأسرة أو في مكان العمل.

٥٧ - وقالت إنه تحقق تقدُّم كبير في مجال التعليم، حيث تمت تلبية جميع الاحتياجات من حيث المباني والمدرسين والمناهج الدراسية. وأضافت، على وجه الخصوص، أنه تحققت زيادة سريعة في عدد المقيّدات بالمدارس أدت إلى سد الفجوة بين الفتيان والفتيات في المرحلة الثانوية ومرحلة التعليم الجامعي وكادت تسدها في مرحلة التعليم الابتدائي. وقالت إن الطالبات يمثلن ٤٨,٦ في المائة من المجموع، وأن النسبة المقابلة في كل من التعليم الابتدائي والثانوي هي ٤٨ في المائة و ٥٠,٣ في المائة على التوالي. وأضافت أنه في التعليم العالي يزيد الآن عدد الطالبات على عدد الطلبة حيث يمثلن ٥٦,٥ في المائة. وأضافت أن المملكة العربية السعودية تشهد زيادة في مشاركة المرأة في جميع قطاعات الحكومة وفي وسائل الإعلام وفي المجالات الثقافية والتعليمية. وذكرت أن كثيرات منهن حصلن على درجات عالية في العلوم ويشغلن مراكز عالية في العالمين الأكاديمي والطبي. وقالت إنه لا ينبغي أن يُنسى أن المملكة العربية السعودية وقّعت في عام ٢٠٠٠ على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

٥٨ - وذكرت أن المرأة السعودية تقوم بدور هام في المنظمات الخيرية والاجتماعية التي تشجع الحكومة على قيامها وفي الغرف التجارية ومجلس الشورى وفي مؤتمرات الحوار الوطني. وأضافت أنها تسهم إسهامات هامة في الاقتصاد وخاصة في مجال الاستثمار حيث تبلغ مدخرات النساء المستثمرة، بما فيها مدخرات عدد متزايد من سيدات الأعمال السعوديات، إلى ما يقرب من ١٥ بليون ريال. وأضافت أنه يتبيَّن من الإحصاءات المتاحة أن عدد المشاريع المملوكة لنساء والمسجلة بالسجل التجاري يزيد على ٢٢ ٥٠٠ مشروع تمثل أكثر من ٤,٧ في المائة من المنشآت المسجلة لدى الغرف التجارية والصناعية في المملكة، وتتضمن مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية منها الأنشطة الصناعية والزراعية وهي مشاريع كان كثير منها مقصوراً فيما مضى على الرجال مثل مشاريع المقاولات والبناء. وذكرت، أخيراً، أن الحكومة تبذل كل جهد ممكن للنهوض بالمرأة بما يتفق والشريعة حتى تضمن لهن دوراً بنَّاءً في المجتمع.

٥٩ - **السيدة فيلر** (المكسيك): قالت إنه تحقق بعض التحسُّن في وضع المرأة في أمريكا اللاتينية، ولكن لا تزال هناك كل صنوف التمييز على أساس نوع الجنس. وذكرت أن المكسيك ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ منهاج عمل بيجين، وخاصة في مجالات الانشغال الرئيسية. وأضافت أن وفدها مقتنع بأنه يمكن من خلال اتباع سياسة انفتاحية والتعاون مع هيئات حقوق المرأة الدولية والقيام بمبادرات جديدة شق طريق نحو القضاء على ممارسات التمييز وانعدام المساواة التي يعتبَر كثير من النساء المكسيكيات ضحايا لها.

٦٠ - وذكرت أن العنف ضد المرأة يمثل عائقاً خطيراً أمام نجاح خطط التنمية واحترام حقوق الإنسان ويعوق بشكل خطير تطور مجتمعات أمريكا اللاتينية. وقالت إنها لهذا ترحّب بالدراسة المتعمقة التي قدمها الأمين العام بشأن هذا الموضوع كما ترحّب بنظام المعلومات والشبكات المتعلقة بالوعي بقضايا الجنسين وهو النظام الذي وضعه معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وأضافت أن المكسيك قامت، بمساعدة قيّمة من جانب صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، بوضع نظام وطني، هو الأول في المنطقة لتحسين المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بالمرأة والتي تتخذ أساساً لتنفيذ السياسات والخدمات الوطنية لصالح المرأة، وتسعى إلى تصدير هذا النموذج إلى بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الأخرى. وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة هو أداة استراتيجية لتعزيز

الهيئات الوطنية المهتمة بمسائل المرأة ويوفِّر مساعدة قيّمة على الطبيعة من خلال المساعدة التقنية التي يقدمها ومن خلال مساعدته في إقامة التحالفات الوثيقة بين الحكومات والمجتمع المدني. وأضافت أن بلدها، باعتباره من المساهمين المتحمسين في صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، يرى أنه يمكن تحقيق نتائج ملموسة من حيث إدارة الوقت والاستخدام الفعّال للموارد والقضاء على الازدواج من خلال التنسيق الفعّال والتعاون بين الوكالات المهتمة بمسائل الجنسين.

٦١ - وقالت إن وفدها مقتنع بأن صعوبة تنفيذ الصكوك المتعلقة بضمان احترام حقوق المرأة سببها القصور في نشر المعلومات وفي تشجيع هذه الحقوق. وأضافت أنه ما دامت المرأة غير واعية بحقوقها فإن الحكومات لا تستطيع أن تفعل الكثير لضمان هذه الحقوق. وذكرت أن ما هو لازم هو وجود مؤشرات وإحصائيات يُطمأن إليها وتيسير وصول المرأة إلى العدالة ووجود آليات للرصد الفعّال. على أنها أضافت أن التعليم، قبل كل شيء، هو المطلب الأساسي. فما دام البعد الجنساني غير مُدمج في مناهج التعليم وما دام الرجال لا يشاركون في هذه الجهود فإنه لا يمكن للمرء أن يتوقع إلا نتائج هزيلة ومحدودة.

٦٢ - **السيد بيكارتشوك** (أوكرانيا): قال إن الاستغلال الجنسي والاتجار بالمرأة ما زال من بين أسوأ أشكال العنف ضد المرأة، كما أكدت ذلك الدراسة المقدمة من الأمين العام. وذكر أن تجارب العقد الماضي تشير إلى أن أشكال الاستغلال هذه آخذة في الازدياد وخاصة في مناطق الصراعات المسلحة. وأضاف أن وفده لهذا يأمل في نجاح المفاوضات المتعلقة بمشاريع القرارات التي يجري النظر فيها بشأن الاتجار في النساء والفتيات وبشأن الرق والاتجار في الأشخاص. وأضاف أنه يلزم مضاعفة الجهود للقضاء على الظواهر الوحشية المتمثلة في الاستغلال الجنسي والاتجار وسائر أشكال العنف الموجه ضد المرأة.

٦٣ - وأكّد من جديد أن التزام أوكرانيا بمنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة اللذين يمثلان إطاراً عاماً للمساواة بين الجنسين هو أولوية وطنية بالنسبة لبلده، وقال إن أوكرانيا لا تنظر إلى التمكين للمرأة وتعميم المنظور الجنساني على أنهما هدفان هامان فحسب بل تعتبرهما وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن أكثر من مليون امرأة في أوكرانيا يقمن بأنشطة في مجال تنظيم المشاريع وأن أكثر من نصف نساء البلد حصلن على تعليم عالٍ أو تعليم ثانوي متخصص، بينما تمثل المرأة أكثر من نصف جميع طلاب الجامعات.

٦٤ - وقال إن النهج الإيجابي الذي يتبعه بلده قد أدّى إلى قيام الحكومة بعدد من المبادرات لزيادة تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك إصدار القوانين والقرارات ذات الصلة، وإعداد استراتيجية لمسائل الجنسين، ووضع برنامج وطني لتحقيق المساواة بين الجنسين وهو برنامج سيتم اعتماده قريباً. وأضاف أنه تم أيضاً إنشاء لجنة برلمانية فرعية معنية بالمساواة بين الجنسين، ومجلس تنسيق وزاري معني بالمساواة في الحقوق، ووزارة الأسرة والشباب والرياضة، وسلطات وطنية ومحلية، ومنظمات للمجتمع المدني.

٦٥ - وقال إن أوكرانيا طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأنها صدَّقت على البروتوكول الاختياري وبذلت كل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى الهيئات التعاهدية ذات الصلة. وذكر أن من الأمور الهامة أن كييف قد استضافت مؤخراً الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للمجلس الدولي للمرأة، وهي الدورة التي أعلنت فيها السيدة الأولى أن أوكرانيا

تستجيب بكرامة للتحدي الذي يواجه جميع البلدان الديمقراطية وهو إعطاء المرأة فرصة للتقدُّم.

٦٦ - **السيدة نا - اللاه** (النيجر): قالت إن حكومتها اتخذت عدة خطوات للنهوض بالمرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين وفقاً لتوصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وغيرها من قرارات وتوصيات الأمم المتحدة ذات الصلة. وذكرت أن النيجر اعتمدت قانوناً ينص على أن يكون ١٠ في المائة على الأقل من المسؤولين المنتخبين في الحكومة وفي إدارة الدولة من النساء، وهو ما أدّى إلى انتخاب ١٤ امرأة للبرلمان و ٦ نساء لمنصب الوزير. وأضافت أنه تم أيضاً وضع برنامجين رئيسيين يتعلقان بالمركز القانوني للمرأة وبالدور القيادي لها.

٦٧ - وأضافت أن ٦٣ في المائة من سكان النيجر يعيشون تحت خط الفقر وأن المرأة تمثّل ٧٣ في المائة من هؤلاء. وذكرت أن حكومتها تبذل جهوداً للتصدي لهذا الوضع من خلال عدد من المشاريع والبرامج، منها إتاحة نظام تقديم القروض الصغيرة للمرأة وخاصة للمرأة الفقيرة في المناطق الريفية، وبعض الوسائل الأخرى التي تعزز الأنشطة المدرّة للدخل. وقالت إن النيجر اعتمدت أيضاً قانوناً يشجّع التعليم والتدريب بالنسبة لجميع الأطفال بدون أي تمييز على أساس الجنس.

٦٨ - وقالت إنه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية فقد بُذلت جهود كبيرة لزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك بناء مراكز العلاج، وتدريب مقدِّمي الخدمات الصحية بالمجتمعات المحلية، ووضع برنامج للتحصين، وبرنامج لتنظيم الأسرة، والقيام بأنشطة لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وغيره من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. وذكرت أن المرأة والطفل هما حجر الزاوية في السياسات الصحية لحكومتها وأن الأمهات والأطفال يحصلون على العلاج المجاني وخدمات تنظيم الأسرة.

٦٩ - وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، قالت إن النيجر قد أصلحت قانون العقوبات بها ليشمل جرائم مثل الرق، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، والتحرش الجنسي، وشدَّدت العقوبات التي تُوقَّع على مرتكبي بعض الجرائم مثل الاغتصاب. واختتمت كلمتها قائلة إن وفدها يكرر الإعراب عن التزام النيجر بتحسين حالة المرأة ويعلن عن امتنانه للجهود الثنائية والمتعددة الأطراف التي تُبذل لتحسين حياة نساء البلد. وشددت، على وجه الخصوص، على الدور الذي يقوم به في هذا الصدد صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة.

٧٠ - **السيد فييشي** (فرنسا): تكلم أيضاً بالنيابة عن وفد هولندا، فقال إن صعوبة قياس مدى وطبيعة العنف الموجّه ضد المرأة قد أدت إلى عدم الاتفاق بشأن الأساليب المناسبة لمكافحة هذا الوباء. وذكر أنه ينبغي لهذا أن تعطي الوفود أولوية الاهتمام إلى التقرير المتعمق الذي قدمه الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة، وهو التقرير الذي يستند إلى بحوث واسعة ودراسات إحصائية ومعلومات مقدمة من الدول الأعضاء ومعلومات تم الحصول عليها من خلال المشاورات الإقليمية والدولية. وأضاف أن فرنسا، ومعها هولندا، ستقدمان عمّا قريب مشروع قرار يستهدف الإسراع بالجهود المبذولة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أمل أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

٧١ - **السيد شينيو** (اليابان): تكلم ممارساً حق الردّ فقال إن مما يؤسف له أن ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قد أثار مسائل قديمة لا تتصل ببند جدول الأعمال الذي تجري مناقشته. وذكر أن حكومته اعترفت بهذه المسألة في عدة مناسبات، منها ما جاء في إعلان بيونغيانغ المشتَرك الذي أصدرته اليابان وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

وفي بيان أصدره رئيس اليابان في عام ٢٠٠٥. وذكر أن اليابان قد أسهمت باستمرار في تعزيز السلم والأمن منذ الحرب العالمية الثانية. وأضاف أن الأعداد التي ذكرها ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مبالغ فيها مبالغة شديدة وغير مقبولة لوفده. وذكر أن البيان الذي قدمه بلا دليل لا يمكن استخدامه كعذر لعمليات الاختطاف التي يقوم بها ذلك البلد والتي تعتبر انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان ومشكلة مستمرة.

٧٢ - وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، الذي قال إنه أيضاً موضوع ذو صلة ببند جدول الأعمال الذي تجري مناقشته، قال إن موقف حكومته هو أن العضوية الدائمة ينبغي أن تستند إلى مساهمات الدولة العضو في السلم والأمن. ووجه الانتباه إلى البيان الصادر عن مجلس الأمن في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ والذي حث فيه المجلس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على تنفيذ قراره ١٦٩٥ (٢٠٠٦) بما في ذلك العودة في وقت قريب إلى المحادثات السداسية، وإلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧٣ - **السيد سين سونغ كول** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): تكلم ممارسة لحق الردّ فقال إن وفده لم يذكر سوى الحقيقة فيما يتعلق بتاريخه وحث اليابان على أن تتصرف بشرف. وذكر أن الوفد الياباني يحاول مرة أخرى التستر على ماضي بلده الملطخ بالدماء وإنكار وتشويه جرائمه ضد الإنسانية. وأشار إلى التهديد الذي يمثله اليمين المتطرف في اليابان، بما في ذلك التحريض على كراهية الكوريين في اليابان. وأضاف أن اليابان قامت عنوة باختطاف ٨,٤ مليون كوري خلال احتلالها لشبه القارة الكورية وفرضت الرق الجنسي بالإكراه على ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة وفتاة من الكوريات.

٧٤ - وقال إن الكوريين يحملون ضغينة عميقة ضد اليابان لا يمحوها إلا الدم. وأضاف أنه حتى اليوم، وبعد أكثر من نصف قرن لا يزال مكان معظم هؤلاء الضحايا غير معروف. وذكر أنه على الرغم من كلام اليابان عن حقوق الإنسان فإنها لم تذكر الحقيقة بالنسبة لمصير هؤلاء الضحايا كما أنها لم تقدِّم اعتذاراً صادقاً أو تعويضاً أميناً. وأضاف أن اليابان قد تكون غنية من حيث الثروة المادية، ولكنها تشكل خطراً كبيراً على المجتمع الدولي لأنها فقيرة فقراً مدقعاً من الناحية الأخلاقية.

٧٥ - **السيد شينيو** (اليابان): تكلم ممارسة لحق الردّ فقال إن ما يجب التصدي له هو المسألة الراهنة، مسألة اختطاف جمهورية كوريا الديمقراطية الشمالية لليابانيين وهي أمر لا تستطيع أن تدعي عدم حدوثه. وأضاف أنه ينبغي أيضاً أن يسأل المرء أي بلد يشكل تهديداً خطيراً للمجتمع الدولي وأن الجواب هو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لأنها ذكرت في اليوم السابق أنها أجرت اختباراً نووياً. وأضاف أن اليابان كانت في هذا الوقت تدعو إلى تعزيز حقوق المرأة والطفل لأكثر من ٦٠ عاماً.

٧٦ - **السيد سين سونغ كول** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): تكلم ممارسة لحق الردّ فقال إن من العبث أن تدّعي اليابان أن جرائمها الماضية قد ''صُفِّيَت''. وذكر أن مسألة الاختطاف قد تمت تسويتها تماماً في إعلان بيونغيانغ الذي نفذته حكومته تنفيذاً تاماً ولم تترك أية مسائل معلّقة. لكنه أضاف أن اليابان رفضت من طرف واحد هذا الإعلان ودأبت على خيانته. وكرر مطالبة بلده لليابان، التي قُدِّمَت في اجتماع بيجين الذي عُقد في الفترة ٤-٨ تموز/يوليه، بأن تعيد الرماد المتنازع عليه لإجراء اختبارات DNA عليه وهو ما لم توافق عليه اليابان حتى الآن. وذكر أن اليابان تقوم بعملية تستر سيئة القصد وتتخلى عن التزاماتها. وحث اليابان بقوة على أن تتحمل مسؤوليتها عن جرائم الماضي بما فيها الاسترقاق الجنسي العسكري.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠.